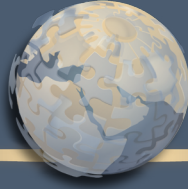


Strategy
W A T C H



المركز
الإستراتيجي

سوريا: محركات الصراع الداخلي في المؤسسة العسكرية ومآلاتها المتوقعة عام 2019



البحوث والدراسات

الأحد 13 يناير 2019

سوريا: محركات الصراع الداخلي في المؤسسة العسكرية ومآلاتها المتوقعة عام 2019



تقوم هذه الورقة بتحليل محركات الصراع الداخلي في المؤسسة العسكرية للنظام خلال عام 2018، ومآلاتها المتوقعة في غضون عام 2019، وذلك من خلال تحليل نمط تعامل بشار الأسد مع المؤسسات الأمنية والعسكرية، حيث دفع فقدان بشار براعة والده في إدارة التحالفات المحلية والإقليمية إلى إجراء سلسلة تصفيات في صفوف القوات المسلحة لضمان ولائها له، الأمر الذي ألجأ للاعتماد على دائرة ضيقة من الأقارب والأصهار، وتقريب عدد من الضباط الذين تم تكليفهم بتطهير السلك الأمني والعسكري من المناوئين لسلطته.

كما تستعرض الورقة لجوء القصر الجمهوري وقيادة الأركان إلى معالجات تقليدية لا يظهر فيها أي استيعاب لمقتضيات التحول الكبير الذي شهدته سوريا والمنطقة العربية منذ عام 2011، حيث استبعد النظام سياسات الدمج والإصلاح الأمني، وبادر إلى شن حملة قمع واعتقالات في صفوف الفصائل التي قبلت بالتسوية معه، وعمل على تعويض النقص العددي لقواته من خلال التجنيد الإلزامي وسوق الشباب السوري بالسلاسل لأداء الخدمة العسكرية، فضلاً عن توطين عناصر الميلشيات الأجنبية، والاعتماد على فيلق القدس لتجنيد أبناء العشائر السنية في الجنوب السوري.

ولفهم طبيعة الانتماءات والولاءات المتشعبة للمؤسسة العسكرية عقب سبع سنوات من الصراع؛ تضع الورقة خطوياً عريضة للشبكات الفاعلة في صفوف الضباط الذين انقسموا على أساس التبيعة لكل من موسكو وطهران، ومن شأن فهم تلك الانتماءات المساعدة على استيعاب التفاعلات المرتقبة والصراعات المتوقعة في غضون السنة المقبلة.

أما العائق الأكبر أمام تحقيق الاستقرار في سوريا، فيكمن في فشل القصر الجمهوري في التعامل مع مظاهر صحوه الهويات الفرعية، وسعيها للحصول على المزيد من السلطة والصلاحيات على أنقاض النظام المتهوي، حيث يواجه بشار الأسد تحديات غير مسبوقة من قبل العشائر العلوية المنافسة على النفوذ في اللاذقية وطرطوس، ويهدد استمرار سلطته المركزية استيقاظ العصبويات الإثنية والطائفية وعسكرتها في محافظات السويداء والحسكة ومحيطهما، والتي تتمتع بدعم خارجي يعمل على تحقيق الاستقرار والرفاهية لها وفق مفاهيم مجتزأة، بدلاً من المعالجة الوطنية التي ينبغي أن تقدم حلولاً شاملة لمشكلة غياب الاستقرار على مستوى القطر السوري.



التصفيات بدلاً عن إدارة التوازنات

أسس حافظ الأسد حكمه في غضون الفترة 1970-2000 تركيبة معقدة من التوازنات الأمنية والعسكرية، والتي اعتمد فيها على تجنيد أبناء العشائر العلوية في فرق النخبة العسكرية لحماية مؤسسات الحكم، حيث قام بتجنيد أعداد كبيرة من عشيرة المتاورة التي ينتمي إليها من القرداحة والقرى المحيطة بها.

ولتثبيت قيادة عشائر المتاورة؛ عمد حافظ الأسد إلى تشكيل تحالف مع عشائر الخياطين والحدادين¹، بهدف الإطاحة بالزعامة التقليدية المتمثلة في الكلبية الذين كانت لهم الكلمة العليا في صفوف العلويين خلال فترة الانتداب الفرنسي، ومن أبرزهم سليمان الأحمد وابنه أحمد سليمان الأحمد، وغيرهم من الزعامات الذين جاهروا بمعارضة النظام.

ولدى تصدع ذلك التحالف في النصف الثاني من الثمانينيات؛ شكل حافظ الأسد تحالفاً جديداً مع طائفة "المرشديين"، حيث أشرف شخصياً على تنصيب عدد كبير منهم في صفوف القوات المسلحة، واصطفاهم لتشكيل عدة فرق من قوات النخبة آنذاك²، بحيث أصبح العنصر الأساسي في الحرس الجمهوري هو المتاورة، بينما هيمنت عشائر الحدادين على القوات الخاصة وعناصر المخابرات الجوية، وتغلغل المرشديون في الفرق المدرعة المحيطة بدمشق، وعلى رأسها الفرقة الرابعة.

إلا أن الصورة تغيرت بشكل جذري عام 2000، حيث اضطر حافظ الأسد في الأيام الأخيرة من حكمه إلى إجراء تصفيات واسعة بهدف استبعاد المعارضين لتولي ابنه بشار الحكم³.

1 - أبرز الضباط العسكريين من عشيرة الحدادين آنذاك: اللواء علي حيدر قائد الوحدات الخاصة (1968-1994)، واللواء إبراهيم حويجة رئيس المخابرات الجوية وعضو اللجنة المركزية لحزب البعث عام 2000.

2 - من أبرز الضباط المرشديين اللواء عيسى سلوم من قرية جوبة برغال، والذي تولى رئاسة شعبة التنظيم والإدارة، وكان رفعت أسد يعتمد على المرشديين في قيادة سرايا الدفاع، وقد بذل جهداً كبيراً في تطوير القاعدة المرشدية من مختلف الرتب حتى صارت تمثل القوة الأساسية لديه، وأثبت المرشديون ولاءهم لحافظ الأسد في محاولة أخيه الانقلابية سنة 1984، حيث بادر ساجي إلى سحب جميع عناصره من قيادة السرايا لشل حركة رفعت. ونجحت هذه المناورة إلى إفشال العملية الانقلابية، مما زاد من حظوتهم في القصر الجمهوري، حيث أصدر حافظ الأسد أوامر بضم عدد كبير منهم إلى الفرق المدرعة الرابعة عرفاناً بدورهم. محمد إبراهيم العلي (2003)، حياتي والإعدام، (د.ن) دمشق، ص 261.

3 - أبرز الذين تم استبعادهم آنذاك: العماد علي حيدر، واللواء علي دوبا، واللواء علي صالح، واللواء محمد الخولي، واللواء محمد ناصيف، وذلك عقب إعفاء رفعت أسد من منصبه كنائب للرئيس عام 1998، وقد عكست التركيبة الجديدة (التي أخذت شكلها النهائي في المؤتمر القطري التاسع في يونيو 2000) صورة لدائرة مغلقة في إطار الأقارب والأصهار، وعلى رأسهم: العماد علي أصلان، واللواء عدنان مخلوف، واللواء آصف شوكت، واللواء بهجت سليمان، واللواء خالد الحسين، في حين تم إحلال مجموعة من الضباط العلويين مكان الضباط الذين أقصوا عن اللجنة بسبب معارضتهم لخلافة بشار أسد، ومن أبرزهم: العماد علي حبيب (قائد القوات الخاصة، بدلاً عن علي حيدر)، اللواء حسن خليل (رئيس المخابرات العسكرية، بدلاً عن علي دوبا)، اللواء علي حوري (مدير إدارة المخابرات العامة، بدلاً عن محمد بشير النجار)، اللواء إبراهيم حويجة (رئيس المخابرات الجوية، بدلاً عن محمد الخولي).

ومنذ ذلك الحين سار بشار الأسد في ذلك المنحى الجديد الذي ينبذ التوازنات العشوائية، ويرتكز على سياسات التصفية والإقالة لتثبيت حكمه، حيث شن سلسلة من عمليات التطهير في صفوف المؤسسات الأمنية والعسكرية، كان أبرزها إحالة مجموعة من قادة الأجهزة الأمنية إلى التقاعد في فبراير 2002،⁴ والتطهير الذي طال المؤسسة العسكرية في يونيو 2004، والذي أطاح بنحو 40 بالمائة من ضباط القيادة في دمشق، وبالأخص قيادة سلاح الجو التي سرح ضباطها بالكامل بهدف تقوية قبضة بشار على الجيش.⁵

وبالتزامن مع تلك التصفيات؛ أجرى بشار الأسد سلسلة تعيينات شكل من خلالها مجموعة عسكرية وأمنية مغلقة ترتبط به مباشرة من حيث القرابة أو المصاهرة.⁶ في حين اتسع نفوذ عائلة أنيسة مخلوف (والدة بشار)، حيث ظهر اسم خال بشار محمد مخلوف، ورامي وإيهاب مخلوف الذين أسسوا إمبراطورية اقتصادية ضخمة في السنوات العشر الأولى من حكم بشار.

وعندما ضاق بشار ذرعاً من استعمار الخلاف بين قادة الأجهزة الأمنية والعسكرية؛ بادر إلى إجراء عملية تطهير ثالثة عام 2009، تم بموجبها استبدال مكتب "الأمن القومي" بمجلس "الأمن الوطني"، ما أدى إلى تدمير شوكت ورفضه الالتحاق بمكتبه الجديد بصفته نائباً لرئيس الأركان. وكلف ذلك التذمر اللواء آصف شوكت حياته، مع زملائه وزير الدفاع العماد داود راجحة، ورئيس مكتب الأمن القومي اللواء هشام بختيار، ورئيس خلية إدارة الأزمة العماد حسن تركماني، الذين تمت تصفيتهم في تفجير مبنى الأمن القومي بدمشق، والذي اصطلح على تسميته "تفجير خلية الأزمة" في 18 يوليو 2012، والذي غاب عنه أعضاء أساسيون من خلية الأزمة تولوا مناصب مهمة عقب ذلك، أبرزهم: العماد فهد جاسم الفريج رئيس هيئة الأركان الذي خلف العماد راجحة وزيراً للدفاع، ورئيس إدارة أمن الدولة اللواء علي مملوك الذي خلف هشام بختيار رئيساً لمكتب الأمن القومي، ورئيس الأمن السياسي اللواء محمد ديب زيتون الذي تولى رئاسة أمن الدولة.

وأصبحت الصورة أكثر دموية بعد عام 2012؛ حيث أمعن بشار الأسد في تنفيذ سياسات التصفية الجسدية فيمن يشتبه بولائهم، مستعيناً بمجموعة مقربة من ضباط الجيل الثاني.

4 - أبرز الذين تمت إحالتهم للتقاعد: رئيس الاستخبارات العسكرية اللواء حسن خليل الذي خلفه صهر الرئيس اللواء آصف شوكت، واللواء علي حوري الذي خلفه اللواء علي حمود في رئاسة الأمن العام، ورئيس المخابرات الجوية اللواء إبراهيم حويجة إلى التقاعد، ولكنه عين مستشاراً للرئيس للشؤون الأمنية وخصص له مكتب مجاور لمكتب محمد ناصيف الذي كان من أبرز مسؤولي جهاز الأمن العام ثم عين مستشاراً للرئيس بعد تقاعده.

5 - أبرز المتغيرات في قيادة الجيش آنذاك: تعيين العماد حسن تركماني وزيراً للدفاع، وتعيين العماد علي حبيب رئيساً للأركان. واستمر بشار في تلك السياسية خلال الفترة الممتدة ما بين عام 2005 و2010، حيث بادر إلى إقالة عدد من الضباط أبرزهم عضو اللجنة المركزية وقائد الجيش الشعبي اللواء العلي الذي صدر بحقه مرسوم رئاسي بإعفائه من جميع مناصبه عام 2005، وأصبح الوضع أكثر دموية عقب اغتيال رفيق الحريري، حيث تمت إعلان وفاة وزير الداخلية ورئيس الأمن السياسي الأسبق اللواء غازي كنعان عام 2005، ومن ثم شقيقه علي كنعان الذي اغتيل في ظروف غامضة عام 2006، ومدير المكتب الأمني والعسكري بالقصر الجمهوري العميد محمد سليمان الذي اغتيل عام 2008.

6 - أبرزهم: صهر بشار الأسد اللواء آصف شوكت، الذي أصبح يتمتع بنفوذ كبير في المؤسسة الأمنية والعسكرية على حد سواء، ومستشاريه للشؤون الأمنية اللواءين إبراهيم حويجة ومحمد ناصيف، ومستشاره للشؤون العسكرية العماد علي أصلان، ورئيس الأركان العماد علي حبيب من عشيرة المتاورة، وكذلك وزير الداخلية بالتتابع اللواءين علي حمود وغازي كنعان. كما أسند بشار إلى شقيقه ماهر قيادة لواء في الحرس الجمهوري ورفاه إلى رتبة عميد آنذاك.

أبرز ضباط مجموعة التصفية التي اعتمد عليها بشار الأسد لاغتيال منائيه في غضون السنوات السبعة الماضية:

م	الاسم	المنصب	مكان وتاريخ الميلاد
1	اللواء بسام مرهج الحسن ⁷	مدير المكتب الأمني والعسكري بالقصر الجمهوري	شين-حمص، 1961
2	اللواء رفيق محمود شحادة ⁸	مستشار بشار الأسد للشؤون الإستراتيجية	شراشير-جبله، 1954
3	العميد الركن وفيق الناصر ⁹	رئيس الفرع 219 بالمخابرات العسكرية	ريف جبله-اللاذقية
4	العميد قصي إبراهيم ميهوب ¹⁰	إدارة المخابرات الجوية	درغامو-جبله، 1961
5	العميد مازن هواش الكنج ¹¹	رئيس فرع الأمن العسكري بحلب	اللاذقية
6	العميد محمد زميريني ¹²	رئيس فرع الدوريات بشعبة المخابرات العسكرية	صافيتا-طرطوس

7 - يُتهم اللواء بسام بالمسؤولية عن تنفيذ عدد من عمليات التصفية والاغتيال، أبرزها: اغتيال رجل الدين الشيخ أحمد عبد الواحد في طرابلس (أيار 2012)، وتم تداول وثيقة مهورة بختم وتوقيع اللواء بسام في آب 2013 تنص على تصفية معارضين مدنيين وعسكريين سوريين في الخارج، منهم العميد المنشق زاهر الساكت، والعميد المنشق ثائر مدلل، والنقيب المنشق علاء الباشا، وشخصيات أخرى.

8 - أبرز الذين اتُهم اللواء رفيق شحادة بتصفيتهم: وزير الداخلية الأسبق اللواء غازي كنعان (2005)، ورئيس فرع المخابرات العسكري اللواء جامع جامع الذي قتل بدير الزور (2013) عندما كان شحادة نائباً لرئيس شعبة المخابرات العسكرية، ورئيس شعبة الأمن السياسي اللواء رستم غزالي الذي اتهم شحادة بقتله عندما كان رئيساً لشعبة المخابرات العسكرية عام 2015، والعميد عصام زهر الدين الذي قتل بدير الزور عام 2017، وكان بينه وبين شحادة خلافاً شديداً عندما كان الأخير رئيساً للجنة الأمنية والعسكرية في المنطقة الشرقية آنذاك، فضلاً عن العميد جمال رزوق الذي كان في الفترة نفسها رئيساً لفرع المخابرات العسكرية في دير الزور والذي قُتل مطلع عام 2018.

9 - اتُهم العميد وفيق ناصر بتنفيذ عمليات اغتيال وخطف وابتزاز عبر شبكة إجرامية أسسها في السويداء، أشهرها حادثة اختطاف المواطنة كاترين مزهر من قبل آل كريدي المنضوين تحت ميليشيا "جمعية البستان"، واغتيال الشيخ الدرزي وحيد البلعوس (4/9/2015)، وقتل أمين فرع حزب البعث في السويداء شبلي جنود، ومن أبرز عناصر هذه الشبكة: عمران ورشاد شلغين، والمساعد ماهر حيدر، ووليم الخطيب، وعاصم أبو زاكي، والمساعد عماد إسماعيل، وزاهر جعفر، والمساعد شادي سليمان، والمساعد أحمد معل، والمساعد ماهر خدام، وسراج غرز الدين، وأغلبهم من عناصر الأمن العسكري بالسويداء أو من المتعاقدين معهم.

10 - اتُهم العميد قصي ميهوب باغتيال وتصفية معارضين للنظام عبر مجموعة من العملاء تم زرعهم في صفوف المعارضة، وثبت ذلك في عدة حالات منها تسجيل صوتي نُشر عام 2012 لأحد عملاء ميهوب الذين تم اعتقالهم من قبل مقاتلي المعارضة، كما ورد اسمه كأحد المتهمين بقضية الوزير اللبناني السابق ميشيل سماحة (2012) الذي تم إلقاء القبض عليه قبل قيامه بعدة أعمال إرهابية تستهدف شخصيات سياسية وعسكرية ومدنيين لبنانيين.

11 - لدى تعيينه رئيساً لفرع الأمن العسكري بدير الزور (نيسان 2014) خلفاً للعميد ياسين ضاحي اتُهم العميد كنج باغتيال شخصيات من المعارضة ومن المناوئين له في صفوف النظام، ومنهم على سبيل المثال: عبدالباسط حميدة قائد ميليشيا "الشعيطات" الموالية للنظام (2015).

12 - يعتبر العميد زميريني من أكثر ضباط النظام إثارة للجدل، حيث تم اعتقاله من قبل المخابرات الجوية لفترة وجيزة في حمص إثر اتهامه بإطلاق معتقلين أمنيين نظير مبالغ مالية، ثم أفرج عنه بأوامر من القصر الجمهوري، ولدى تعيينه رئيساً لفرع الدوريات بدمشق عام 2015؛ أقام علاقات مشبوهة مع تنظيم "داعش" الذي سيطر على منطقة مخيم اليرموك بجنوب دمشق، ويُتهم باغتيال عدد من ضباط النظام في دمشق ومحيطها.

ويمكن ملاحظة تسارع وتيرة التصفيات الجسدية في صفوف النظام عام 2018، وخاصة شهر أكتوبر الذي كان الأكثر دموية في القصر الجمهوري، حيث تمت تصفية مجموعة ضباط اتهموا بالتآمر في الخفاء ضد بشار الأسد، وطالت تلك العملية معظم العاملين في مكتب الاستعلامات الخاص بالقصر، وعلى رأسهم العقيد مازن غصون الذي تم إعدامه، عقب العثور على أدلة تثبت تورطه بتأجير ثلاثة منازل في حي "المالكي"، ضمن الشارع الملاصق للقصر الجمهوري في دمشق، بعقود إيجار وهمية، لأشخاص مجهولين، وأسفرت العملية عن اعتقال أكثر من عشرة ضباط متفاوتي الرتب العسكرية من مكتب الاستعلامات، وضع بعضهم قيد الإقامة الجبرية، ووضع آخرون تحت تصرف رئاسة الأركان.¹³

كما طالت عملية التصفية قيادات من الصف الأول في الحرس الجمهوري، حيث تمت معاقبة 12 ضابطاً في الموكب الرئاسي الخاص ببشار الأسد، ونقلهم إلى قطعات الجيش العسكرية، بعد تجريدهم من كامل الصلاحيات والمزايا التي يتمتعون بها. بالإضافة إلى تسريح بعض العناصر القيادية بميليشيا "النمر" التابعة للعميد سهيل الحسن، والذي يبدو أنه كان المستهدف الأكبر من عمليات التصفية التي جرت في أروقة القصر الجمهوري بهدوء.

وتزامن الحديث عن تواطؤ العميد سهيل الحسن (الذي يتحرك بحماية روسية) مع اعتقال عدد من الضباط والزج بهم في سجن "صيدنايا"، الأمر الذي دفع بعضو البرلمان نبيل صالح لمطالبة وزير الدفاع بمنحهم الحق في توجيه تهمة لهم ومحاكمتهم من قبل القضاء المختص، مشيراً إلى توقيف نحو 350 ضابط بسبب "عقوبات انضباطية، وتقارير كيدية".

وفي 13 ديسمبر 2018، دار الحديث عن إجراء إعدامات جماعية في سجن صيدنايا العسكري، بحق بعض قادة المصالحة بريف دمشق، واعتقال نحو 30 من ضباط النظام على خلفية التعامل مع الفصائل وبيعها كميات من الأسلحة وفق اعتراف أحد قادة المصالحات، سمير الشحرور، قبل إعدامه.

ويمكن ملاحظة تنامي اعتماد بشار الأسد على الدائرة المغلقة من المقربين، والضباط الذين خدموا والده رغم تجاوز أغلبهم السن القانونية للتقاعد، وعلى رأسهم: العماد علي أيوب وزير الدفاع (مواليد البهلوية باللاذقية عام 1952)، واللواء عبد الفتاح قدسية نائب مدير مكتب الأمن الوطني (مواليد حماة 1953)، واللواء جميل حسن مدير إدارة المخابرات الجوية (مواليد القرنية بحمص عام 1952)، واللواء علي مملوك مدير مكتب الأمن الوطني (مواليد دمشق 1949)، واللواء محمد ديب زيتون (مواليد الجبة بالقلمون عام 1951)، واللواء أحمد بللول قائد القوى الجوية والدفاع الجوي (مواليد 1954)، بالإضافة إلى ارتكازه على البعد الوراثي في عمليات التعيين والترفيه، والذي يمكن توضيح عينة منه في القائمة أدناه:

13 - أبرز ضحايا عمليات التصفية الجسدية خلال عام 2018: العميد جمال رزوق رئيس فرع المخابرات العسكرية في دير الزور (فبراير 2018)، ونائب مدير كلية الحرب الكيميائية ورئيس أركانها اللواء أحمد حسينو (فبراير 2018)، والضابطان بالكلية العسكرية العميد المهندس عادل يوسف صقر، والعميد المهندس حسين صالح (مارس 2018)، ورئيس فرع الأمن السياسي في مدينة حلب المقدم سومر زيدان (مايو 2018)، وقائد "الدفاع المحلي" بحلب العميد هيثم الناييف (مايو 2018)، والعميد طيار نديم كامل أسعد في الاستخبارات الجوية (1 أغسطس 2018)، ومدير مركز البحوث العلمية في مصيف اللواء عزيز إسبر (4 أغسطس 2018) الذي يعتبر الرجل الثالث في البنية العسكرية الصناعية السورية، واللواء الركن أحمد محمود غانم (أغسطس 2018)، والمسؤول بفرع الأمن الجنائي في حلب الرائد علي إبراهيم (سبتمبر 2018)، والقائد بالفرقة "18" العقيد يائيل يونس (سبتمبر 2018)، والمسؤول عن السلاح الكيميائي في الفرقة "105" بالحرس الجمهوري، العقيد منذر محمود أشقر (أكتوبر 2018)، واللواء أحمد خضر طراف رئيس إدارة المركبات بحرستا (ديسمبر 2018)

م	الاسم	جهة العمل	معلومات إضافية
1	اللواء الركن ماهر الأسد	قائد الفرقة الرابعة	ثالث أبناء حافظ الأسد، مواليد 8/12/1967
2	اللواء زهير الأسد	قائد الفرقة الأولى	ابن توفيق الأسد، مواليد القرداحة-اللاذقية
3	اللواء أوس أصلان	قائد الفيلق الثاني	ابن العماد علي أصلان، مواليد اللاذقية 1958
4	اللواء طلال مخلوف	قائد الحرس الجمهوري	ابن اللواء شفيق مخلوف، مواليد القرداحة، عام 1958
5	اللواء علي مخلوف	المخابرات العامة	مواليد 19/2/1946
6	اللواء محسن مخلوف	قائد الفرقة 11 دبابات	مواليد قرية بستان الباشا، قتل عام 2015
7	اللواء رياض شاليش	مدير مؤسسة الإسكان العسكري سابقاً	ابن عمه الرئيس بشار الأسد
8	اللواء محمود يونس	رئيس اللجنة الأمنية بالمنطقة الشرقية	والده من شيوخ الطائفية وأبرز أعضاء المجلس العلوي
9	العميد ذو الهمة شاليش	الأمن السياسي	ابن عمه بشار الأسد (مواليد 1956)
10	العميد محمد مخلوف	قائد قوات الحرس الجمهوري في حلب	قتل عام 2014
11	العميد حافظ مخلوف	رئيس وحدة في مديرية المخابرات العامة	ابن محمد مخلوف مواليد أبريل 1971
12	النقيب إياد مخلوف	إدارة المخابرات العامة	ابن محمد مخلوف، مواليد يناير 1973
13	العميد جودت الصافي	رئيس فرع الأمن السياسي بريف دمشق	ابن العماد إبراهيم الصافي، مواليد ديروتان-جبله
14	العميد غسان بلال	قائد الفوج 555 مظلي	والده من قادة الجيش المقيمين من حافظ الأسد
15	العميد غيث فياض	الأمن السياسي	ابن العماد شفيق فياض
16	العميد محمد إبراهيم	رئيس قسم العمليات بالأمن السياسي	ابن اللواء حكمت إبراهيم
17	اللواء رياض عباس حبيب	قائد الشرطة العسكرية	مواليد قرية عين قيطة في "بيت ياشوط" بجبله
18	العقيد فادي عباس	رئيس مفرزة المخابرات الجوية في حلب	شقيق اللواء رياض عباس
19	العقيد فواز عباس		شقيق اللواء رياض عباس
20	العقيد فادي عباس	المخابرات الجوية	شقيق اللواء رياض عباس
21	اللواء غسان إسماعيل	نائب مدير المخابرات الجوية	من قرية جنينة رسلان-دريكيش، مواليد عام 1960
22	العميد سامر إسماعيل	قاضي بمحكمة الإرهاب.	شقيق اللواء غسان جودت
23	العقيد عمار إسماعيل		شقيق اللواء غسان إسماعيل، قتل عام 2012

وأُسفرت سياسات التصفيات الممنهجة في صفوف قوى الأمن وتقليص دائرة القرار الأمني والعسكري عن حالة من التدهور الخطير في صفوف المؤسسة العسكرية التي تعرضت لاستنزاف غير مسبوق في تاريخها، وباتت تعتمد بشكل كلي على الدعم الخارجي المقدم من قبل روسيا وإيران.



المعالجة التقليدية وأوهام الانتصار

يتحدث المسؤولون الروس بامتعاض عن عدم قدرة بشار الأسد والدائرة المحيطة به على مواكبة الأحداث وفشلهم في إدراك حجم التحديات التي تمر بها البلاد.¹⁴

وفي مقابل شعور قادة النظام بالانتشاء وترقبهم لإعلان "النصر النهائي" على المعارضة؛ يتحدث المسؤولون الروس بقلق عن تدهور قوات النظام، حيث أشار القائد العسكري الروسي السابق، ميخائيل خودارنوك إلى أنه: "سيكون من الأفضل حل الجيش السوري بالكامل وإعادة تشكيل جيش جديد... فالمشكلة الرئيسية هي أنه لا مكان في سوريا الحالية للعثور على مجندين جدد يمكن الاعتماد عليهم ... وللغزب بالحرب مع حليف كجيش الأسد، فهذا مستحيل".

وأكد أحد القادة بشركة "فاغنر" الروسية ذلك بقوله: "جنود جيش النظام لا يمكنهم القتال.. لقد رأيت ذلك عدة مرات. عند نقطة معينة من المواجهة يتخلون عن مواقعهم ويهربون، ويصيحون: "تقدموا تقدموا أيها الروس"... وعندما يكون هناك هجوم، على سبيل المثال، نسيطر على الأرض المرتفعة ونسلمها إلى السوريين في المساء، وفي الصباح، لا نكاد نراهم حيث تركناهم".¹⁵

وفي ظل تردي أداء قوات النظام وولوج ضباطه في الفساد؛ دأبت السلطات العسكرية الروسية على امتهان عناصر النظام، ونشر مقاطع إلقاء القبض عليهم وإهانتهم أثناء القيام بأعمال التعفيش. ورأت مصادر عسكرية روسية أن بشار الأسد لن يتمكن من بسط سيطرته على المناطق التي خضعت له مؤخراً، مقدرة أن عدد المقاتلين الذين يستطيع النظام تجنيدهم في الوقت الحالي يتراوح بين 20 إلى 30 ألف مقاتل سيحتاج إلى نقلهم من محافظة لأخرى كلما استدعى الأمر لشن عملية عسكرية جديدة، مما دفع بالقيادة العسكرية الروسية لتأسيس "الفيلق الخامس" الذي يضم عناصر من المعارضة ومن الميليشيات المحلية حديثة التشكيل.

ويدور الحديث في الأروقة الأمنية عن عجز بشار الأسد عن إعادة الوضع إلى ما هو عليه قبل عام 2011، إذ إنه سيحتاج إلى مئات آلاف العناصر لبسط سيطرته من جديد.

14 - نقلت مصادر مطلعة عن مسؤول بارز في الكرملين قوله إنه جلس إلى بشار الأسد، ووصف المنافع التي يمكن أن تحصل عليها موسكو لو استطاعت تحقيق تسوية سياسية في سوريا وإعادة بنائها، إلا أن الأسد قاطعه متسائلاً عن السبب الذي يدعو روسيا إلى الحديث عن حل سياسي في وقت تقترب فيه الحكومة من تحقيق النصر! وفي لقاء بنادي "فالداي" للحوار، الذي يُعدّ من أهم المنابر الروسية للسياسة الخارجية، تجنبت مستشارة رئيس النظام بثينة شعبان في خطابها الحديث عن أية تسوية سياسية، وبدلاً من ذلك قالت إن دمشق ستعلن "النصر النهائي" قريباً، الأمر الذي دفع مسؤولين روس للتعبير عن امتعاضهم وانتقاد موقف النظام الذي يعيش رموزه حالة إنكار، ولا يدركون الوضع المتردي لقواتهم المسلحة.

15 - أثار صفحة "القناة المركزية لقاعدة حميميم المركزية" في مواقع التواصل الاجتماعي سخط مؤيدي النظام (يوليو 2018) بعد أن كشفت أن بشاراً ما كان ليخرج من مخبئه في دمشق لولا تأمين حماية روسية له، مؤكدة أن سلاح الجو الروسي أفن: "زيارة رسمية للرئيس السوري بشار الأسد إلى منطقة الغوطة الشرقية، بعد تحرير ما يزيد عن 80% من سيطرة التنظيمات المتطرفة عليها وذلك برفقة القوات الحكومية البرية والجوية". وعادت الصفحة لتقول في منشور آخر: "أبدي العديد من المقاتلين في القوات الحكومية استياءهم إزاء تصريح القناة المركزية لقاعدة حميميم العسكرية حول المساهمة الروسية في القضاء على الإرهاب في الغوطة الشرقية وتأمين تحرك القوات الصديقة في المنطقة"، وأضافت: "نأسف لسماع ذلك، فقد عملت مجموعة القوات الروسية جواً وبراً على دعم القوات الحكومية خلال المعارك التي تم تحقيق النصر فيها خلال فترة وجيزة من الزمن وقدم العسكريون أرواحهم لقاء ذلك".

ولمعالجة التدهور في صفوف قواته لجأ النظام إلى أساليب المعالجة التقليدية التي دأب على اتباعها في السنوات السابقة لعام 2011، مما عزز الشكوك بقدرة الفئة المقربة من بشار على استيعاب تحديات المرحلة وقدرتها على التعامل مع مقتضيات الإصلاح العسكري، ومن أبرز الوسائل التي اتبعها النظام:

1- قمع "فصائل التسويات" واللجوء إلى التجنيد الإجباري

تسببت سياسات ضباط النظام في إفشال خطة روسية لإعادة تنظيم المنطقة الجنوبية عبر تقسيم النفوذ بين فصائل التسويات في الجبهة الجنوبية، حيث نكثت القيادة الأمنية بالتزامات اتفاقيات التسوية التي أبرمت مع الفصائل في شهر يوليو الماضي، مطالبة عناصرها بتسليم سلاحهم الخفيف، وموعزةً إلى أجهزة "الأمن العسكري" و"المخابرات الجوية" و"أمن الدولة" بشن حملة اعتقالات ضد قادتها، والضغط على عناصرها للانضمام إلى صفوفها.¹⁶

وتولى رئيس المخابرات العسكرية اللواء جميل الحسن قيادة تلك الحملة حيث طاف خلال شهر أكتوبر الماضي في مدن وبلدات درعا، وهدد وجهاءها من مغبة الامتناع عن إرسال أبنائهم المتخلفين عن الخدمة العسكرية، وتوعد أهالي درعا "بالتأثر"، ثم أتبع زيارته تلك بحملة اعتقالات طالت نحو 500 شخص أغلبهم من الذين أجروا مصالحات مع النظام ويحملون "بطاقات تسوية".

وفي مقابل سياسة إضعاف فصائل التسويات، بادرت القيادة العسكرية إلى سوق الشباب السوري للخدمة العسكرية بالقوة، وخاصة في محافظة طرطوس التي خرج أهلها في احتجاجات واسعة تطالب بوقف تجنيد أبناء المحافظة، مؤكداً أن الرجال في الساحل "قد نفذوا". وتحدثت دراسة لموقع "أتلانتيك" عن معاناة العديد من الرجال الذين يختبئون في منازلهم لتجنب الاعتقال عند حواجز النظام، بما في ذلك مكاتب التجنيد التي تم افتتاحها في الجامعات، ما دفع قوات النظام لشن مدهامات على الأحياء والمنازل، بحثاً عن مطلوبين للخدمة العسكرية.

وعلى الرغم من إصدار بشار الأسد مرسوم "عفو عام" شمل المتخلفين عن الخدمة العسكرية (9 أكتوبر 2018)، إلا أن مدير التجنيد العام اللواء سامي محلا أكد أن دعوات الاحتياط لم تلغى في سوريا، مشيراً إلى سقوط العقوبة عنهم دون أن يعني ذلك إعفاؤهم من الخدمة، ومطالباً إياهم بمراجعة شعب تجنيدهم خلال المدد المحددة، مما يعني تجنيد هؤلاء الشباب على الفور وإرسالهم إلى جبهات القتال.

وسرعان ما نفذت قوى الأمن حملات اعتقال استهدفت الشباب السوري في مدينة دمشق، حيث ظهرت في مطلع ديسمبر 2018، صورة مهينة لشباب يسوقهم عناصر من النظام إلى الخدمة الإلزامية مُقيدين بسلاسل حديدية وهم يصعدون إلى سيارة سجن كبيرة، في حي "المزة" وسط العاصمة دمشق، بعد نصب قوات النظام حواجز طيارة داخل الحي.

16 - كانت القيادة الروسية قد وضعت خطة لتقسيم درعا إلى أربع قطاعات عسكرية، وذلك من خلال دمج فصائل التسوية تحت قيادة أحمد العودة، تمهيداً لضم شباب المحافظة إلى الفيلق الخامس، وانتقال تبعية الفصائل من "غرفة الموك" إلى قوات تسري عليها قوانين وزارة الدفاع الروسية، حيث منحت روسيا أحمد العودة صلاحيات واسعة وفوضته بتعيين مندوبين عنه في كل بلدة بمنطقة سيطرته، وخولته بتعديل أوضاع المسلحين والمنشقين والضباط.

جدير بالذكر أن المؤسسة العسكرية السورية هي "قوة تجنيد" يقوم المكون الأكبر منها على الخدمة الإلزامية، بحيث يشكل المجندون لدى بلوغهم سن الثامنة عشرة أكثر من 80 بالمائة من قوام تلك المؤسسة. وكان عدد المجندين عام 2010 قد بلغ نحو 325000 عنصر، لكنه انخفض بصورة كبيرة بسبب تهرب الشباب من الخدمة، ما دفع النظام للاعتماد على أكثر من 100 ألف من القوات الطائفية الرديفة، وعلى نحو 100 ألف آخرين من الميلشيات الأجنبية.¹⁷

٢- توطين الميلشيات الأجنبية

في رد على التصعيد الأمريكي-الإسرائيلي ضد وجودها في سوريا؛ أبرمت الحكومة الإيرانية في نهاية شهر أغسطس الماضي مجموعة من الاتفاقيات مع نظام دمشق، تتضمن، تفويض طهران بإعادة بناء القوات المسلحة السورية بصورة كاملة، وإعادة بناء وتوسيع الصناعات العسكرية للنظام، بما في ذلك إنتاج الصواريخ، ودمج آلاف الضباط والمستشارين والمهندسين والفنيين الإيرانيين في المصانع التي يتم إنشاؤها وفي الوحدات التي يعاد تشكيلها.

وتبدو القوات الإيرانية عازمة على تعزيز مواقعها في سوريا، حيث زج الحرس الثوري في الآونة الأخيرة بأعداد كبيرة من الميلشيات التابعة له في مناطق مختلفة من البلاد، في حين يعمل قاسم سليمان مع بعض القادة المحليين على تنسيب المزيد من عناصر هذه الميلشيات للفرق النظامية، وإخفاء هويتهم عبر ارتداء ملابس جيش النظام، ومنحهم الجنسية السورية وضمهم لصفوف الفرقة الرابعة أو الحرس الجمهوري.

علماً بأن النظام يحتاج إلى نشر نحو عشرة آلاف مجند في الجنوب السوري، وذلك لتنفيذ الاتفاق الذي أبرمه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مع بوتين في موسكو (11 يوليو 2018)، ويتضمن الالتزام باتفاقية فض الاشتباك (1974) في المناطق الحدودية في الجولان السوري المحتل، والتي تمنح الجانب الإسرائيلي ثلاث مناطق عازلة على الحد البالغ طوله 80 كم من الجانب السوري، بحيث ينتشر مراقبو الأمم المتحدة "إندوف" والقوات الروسية في المنطقة الأولى البالغة مساحتها 230 كم، وأن ينشر النظام 300 دبابة و3000 جندي في المنطقة الثانية، وينشر 650 دبابة و4500 جندي في المنطقة الثالثة.

٣- إنشاء ميلشيات "سنية" بتمويل إيراني

في غضون الأشهر الأربعة الماضية عمل "فيلق القدس" على تشكيل ميلشيا جديدة يبلغ قوامها نحو خمسة آلاف مقاتل في منطقة اللجاة جنوبي البلاد، حيث تم إنشاء معسكر فيها يحتوي على حقل رمي لتدريب المجندين على استخدام الرشاشات الثقيلة وقذائف الهاون واستخدام مضادات الدروع والطيران.

17 - يصنف الجيش السوري على أنه "قوة تجنيد"، حيث تركز قيادته على هيكل من الضباط في القيادة يشرفون على مجندين بلغ تعدادهم (ورقياً) عام 2013 حوالي 170 ألف، في 5 فيالق، ونحو 17 فرقة، في حين قُدّر عدد الضباط بنحو 35 ألف ضابط وضابط صف، منهم 24 ألف (70%) في الخدمة، ونحو 7800 منشق (23%) و2400 مفقود أغلبهم قتلى (7%).

وبعد اختيار المجندين من بلدات وقرى حوران، تم إخضاعهم لدورة مدتها ثلاثة أشهر، ومن ثم نقلهم إلى ثلاثة قواعد تابعة للنظام هي؛ الفرقة السابعة مشاة في إزرع، والفرقة الخامسة المؤلفة في الكسوة، والفرقة السابعة المؤلفة في قطنا غرب دمشق. ويوجد في هذه القواعد الثلاثة مقرات قيادة لفيلق القدس الذي يدير هذه المقار ويكلفهم بتسيير دوريات مقابل الحدود مع إسرائيل والأردن، والقيام بمهام الاستطلاع.

وتتميز هذه القوات عن سائر الميلشيات الأخرى بأن جميع عناصرها من المجندين السنة، حيث ترغب القيادة الإيرانية في تبني مفهوم جديد جنوب البلاد يقوم على أساس "توحيد السنة والشيعية للقتال جنباً إلى جنب لأجل الإسلام"، كما أن معظم العناصر الذين تم اختيارهم قد قاتلوا من قبل في صفوف الفصائل التي خضعت لتدريبات متقدمة من قبل الولايات المتحدة والأردن وإسرائيل. وقد تم اختيار المجندين من عشائر محلية في المنطقة الجنوبية، حيث يرغب قاسم سليمان في توظيف العنصر القبلي والعشائري لكسب ولاء أبناء القرى المجاورة للمناطق الحدودية جنوب غربي البلاد، والاستفادة من خدماتهم الأمنية مقابل تأمين معيشة أبنائهم. وتنظر دمشق وطهران لخريجي مشروع اللجاة بمثابة القوة المستقبلية التي ستدير بها المنطقة الجنوبية.



حروب الوكالة داخل المؤسسة العسكرية

يصعب فهم طبيعة الصراعات والتصفيات الداخلية في المؤسسات الأمنية والعسكرية دون النظر إلى التنافس بين الشبكات الفاعلة، والجهات التي تتبع لها، حيث يمكن القول أن المؤسسة العسكرية قد انقسمت في مطلع عام 2011 إلى ثلاثة أقسام رئيسية، أولها مجموعة العماد علي حبيب واللواء آصف شوكت والتي تم تهميش وإقالة عدد من قياداتها، وتصفية الفاعلين فيها جسدياً في تفجير خلية الأزمة (18 يوليو 2012).

وفي أعقاب تصفية تلك المجموعة، اندلع صراع محموم بين الفئتين المتنافستين على النحو التالي:

1- شبكة الضباط الموالين لموسكو

منذ تدخلها العسكري المباشر في سوريا (30 سبتمبر 2015) بادرت روسيا إلى توطيد نفوذها عبر تأسيس قواعد إستراتيجية، وعملت على تحقيق الاعتراف الدولي بدورها في "تثبيت الاستقرار"، وتأكيد حقها في الاحتفاظ بقواعدها الجوية والبحرية، بالإضافة إلى الإمساك بأزمة القرار العسكري في وزارة الدفاع ورئاسة الأركان.

وقد جلب التدخل الروسي متغيرات عديدة، أبرزها تأسيس فيلقين: "الرابع اقتحام" (سبتمبر 2015) لاستيعاب قوات الدفاع الوطني عقب مقتل هلال الأسد، و"الخامس اقتحام" (نوفمبر 2016) لمكافحة الإرهاب وقوامه من المتطوعين. وشهد عام 2017 صراعاً بين الطرفين الروسي والإيراني للهيمنة، إلا أن القيادة العسكرية الروسية نجحت مطلع عام 2018 في بسط سيطرتها على المؤسسة العسكرية، حيث دفعت بشار الأسد لإقالة وزير الدفاع فهد جاسم الفريخ، وتعيين أحد الضباط المقربين منها وهو العماد علي أيوب، في حين بقي منصب رئيس الأركان شاغراً، دون تسمية خليفة لأيوب الذي كان رئيساً للأركان قبل توليه حقيبة الدفاع، الأمر الذي مكن القيادة الروسية من إحكام قبضتها على القطعات والأسلحة المختلفة، وعلى رأسها: سلاح الجو، والدفاع الجوي، والفيلقين الرابع والفيلق الخامس، بالتزامن مع حل الميليشيات التابعة للنظام، ومنع الإيرانيين من المضي في مشروع "جيش الدفاع الوطني".¹⁸

ومنذ ذلك الحين؛ تعمل موسكو على تعزيز سيطرتها العسكرية في الجيش من خلال تنفيذ خطة شاملة لإعادة هيكلته، معتمدة على مجموعة من الضباط الموالين لها أبرزهم:

18 - تؤكد مصادر مقربة من أجهزة الأمن التابعة للنظام زيادة وتيرة التدخلات الروسية في مؤسسات الدولة، حيث تم تحويل ضابط روسي بالإشراف على تدريب وتجهيز الوحدات حديثة التشكيل، كما يمكن ملاحظة التغلغل الروسي واسع النطاق في وزارات الدفاع والداخلية. وتخطط القوات الروسية لتأسيس جيش موحد ثلاثي الأطراف، يشكل نواة الجيش الذي سيتم الاعتماد عليه، ويتكون من قوات "النمر" التي يقودها العميد سهيل الحسن، وفصائل التسويات بحوران، وقوات "درع الفرات" المدعومة من تركيا.

م	الاسم	جهة العمل	تفاصيل إضافية
1	العماد علي أيوب	وزير الدفاع	مواليد البهلوية-اللاذقية
2	اللواء زهير الأسد	قائد الفرقة المدرعة الأولى	ابن توفيق الأسد، مواليد القرداحة 1952
3	اللواء محمد خالد رحمون	وزير الداخلية	مواليد خان شيخون، عام 1957
4	اللواء جميل حسن	مدير إدارة المخابرات الجوية	مواليد القرنية بحمص، عام 1952
5	اللواء علي مملوك	مدير مكتب الأمن الوطني	مواليد دمشق، عام 1949
6	اللواء محمد ديب زيتون	مدير المخابرات العامة	مواليد الجبة-القلمون، عام 1951
7	اللواء زيد صالح	نائب قائد الحرس الجمهوري وقائد الفيلق الخامس	مواليد القطيلبية-جبلة
8	اللواء أوس علي أصلان	قائد الفيلق الثاني	مواليد اللاذقية 1958
9	اللواء أحمد محمد بللول	قائد القوى الجوية والدفاع الجوي	مواليد 1954
10	اللواء بسام حيدر	قائد الفرقة 20 قوى جوي	كان قبل ذلك قائد اللواء 24 مستقل
11	اللواء حسن مرهج	قائد الفيلق الرابع	مواليد جبلة، كان قائداً للفرقة الثامنة
12	اللواء سامي توفيق محلا	مدير إدارة التجنيد العام	
13	اللواء جودت مواس	إدارة المدفعية والصواريخ	مواليد رباح-ريف حمص الغربي، عام 1954
14	العميد سهيل الحسن	قائد قوات "النمر"	مواليد بيت غانا باللاذقية، عام 1970
15	العميد صالح العبدالله	قوات النمر	مواليد طيبة-صافيتا، عام 1967
16	العميد مازن هواش الكنج	رئيس فرع الأمن العسكري في حلب	مواليد اللاذقية
17	العميد أكثم محمود	رئيس أركان فوج المهام الخاصة في الفيلق الخامس	مواليد جبلة، كان في "صقور الصحراء"
18	المهندس محمد السعيد	قائد "لواء القدس"	فلسطيني من مواليد مخيم باب النيرب
19	المقدم فراس غسان جزعة	قائد قوات "درع القلمون"	مواليد اللاذقية، كان في المخابرات العسكرية
20	المقدم دريد عوض	قائد قوات المدفعية في قوات "النمر"	مواليد الربيعة بحماة، عام 1982

وتزامنت جهود القوات الروسية في تفكيك الميليشيات الموالية للنظام في سوريا، مع تردد الحديث في الأروقة الرسمية بموسكو عن الدور السلبي للميليشيات الإيرانية في إذكاء سياسات "التشيع"، وإثارة الاحتقان الطائفي، ونشر الفوضى في البلاد، وسعيها لإضعاف النفوذ الإيراني في المؤسسات الأمنية والعسكرية التابعة للنظام.

٢- شبكة الضباط الموالين لطهران

وفي مقابل سعي موسكو للهيمنة على القوات المسلحة في سوريا، تعمل إيران على مشاريع رديفة تهدف إلى توطيد سيطرتها، وذلك من خلال معاهدة عسكرية أبرمها وزير الدفاع الإيراني أمير حاتمي مع نظيره السوري علي أيوب (27 أغسطس 2018)، تضمنت تقديم إيران كافة أشكال الدعم لإعادة بناء القوات المسلحة والصناعات العسكرية الدفاعية السورية، بما في ذلك الصواريخ، والالتزام بتعزيز "البنى التحتية الدفاعية في سوريا التي تعتبر الضامن الأساسي لاستمرار السلام والمحافظة عليه"، وتسمح بمواصلة "التواجد والمشاركة الإيرانية في سوريا".

وفي مخالفة للالتزامات روسيا تجاه واشنطن وتل أبيب؛ دفعت إيران بعناصر من الميليشيات الموالية لها للسيطرة على المعبر الحدودي مع الأردن والجمارك، كما بادرت إلى تأسيس قاعدة عسكرية في اللجاة بريف درعا الشرقي، حيث تعمل على إنشاء بؤر نفوذ في الجنوب السوري من خلال شراء أراضٍ وممتلكات، ودفعت بعض الموالين لها للتمثيل في مجالس الحكم المحلية، فضلاً عن تنشيط حركة التشييع في مناطق عدة من الجنوب السوري، عبر إنشاء "حوزات علمية" بحجة "تعليم الأطفال"، مما أثار غضب القوات الروسية التي بادرت إلى نشر حواجز عسكرية على مداخل المدن والبلدات، وأخبرت الأهالي أن هذه الحواجز لمنع عناصر إيران و"حزب الله" من دخولها.

وفي ذات السياق، أشارت مصادر عدة إلى أنّ الميليشيات الإيرانية موجودة اليوم إما في قواعد عسكرية تتبع لقوات النظام، أو من خلال تشكيلات خاصة بها معروفة أو مستحدثة، وتنتشر في عموم سوريا، وخاصة قرب المناطق الحدودية مع الأردن، وفي درعا والسخنة والقلمون بالإضافة إلى قاعدتها الجديدة في اللجاة.

في هذه الأثناء؛ يعمل كل من الحرس الجمهوري والفرقة الرابعة على تجنيد الشبان السوريين في صفوفهم، حيث يعمل اللواء حسام لوقا على استمالة الوجهاء وتشجيع الشبان للانتساب إلى الحرس الجمهوري، محذراً من أن روسيا لن تدوم طويلاً وأن الحامي الوحيد لهم هو النظام.

ومن أبرز الضباط الذين تعتمد عليهم إيران لتنفيذ خطتها التوسعية:

م	الاسم	جهة العمل	معلومات إضافية
1	اللواء ماهر الأسد	قائد الفرقة الرابعة	مواليد دمشق، 8/12/1967
2	اللواء طلال مخلوف	قائد الحرس الجمهوري	مواليد القرداحة، عام 1958
3	اللواء حسام لوقا	رئيس شعبة الأمن السياسي	مواليد خناصر بريف حلب الجنوبي
4	اللواء علي ونوس	قائد الوحدة 450	مواليد صافيتا، عام 1964
5	اللواء أديب سلامة	معاون مدير إدارة المخابرات الجوية	مواليد زهر المغر بالسلمية، 1953
6	اللواء محمد إبراهيم خضور	قائد الفيلق الثالث	مواليد اللاذقية
7	اللواء محمد محمود محلا	رئيس شعبة المخابرات العسكرية	مواليد جبلة، 4 يناير 1959
8	اللواء بسام مرهج الحسن	مدير المكتب الأمني والعسكري في القصر الجمهوري	مواليد شين بحمص، عام 1961
9	اللواء كفاح ملحم	معاون رئيس شعبة المخابرات العسكرية	مواليد جنينة رسلان بطرطوس
10	اللواء غسان خليل	معاون مدير إدارة أمن الدولة	ترأس الفرع الخارجي وفرع المعلومات
11	العميد حافظ مخلوف	إدارة المخابرات العامة	مواليد أبريل 1971
12	العميد غسان علي بلال	مدير مكتب الأمن بالفرقة الرابعة مظلي	كان مدير مكتب الأمن بالفرقة الرابعة
13	العميد مالك عليا	قائد الفرقة 30 حرس جمهوري	مواليد طرطوس
14	العميد نوفل حسين	المخابرات العسكرية	مواليد البيضاة، ريف حمص الشرقي
15	العميد شفيق مصة	رئيس فرع المداهمة بالمخابرات العسكرية	مواليد الزارة، ريف حماة، عام 1956
16	العميد ياسين ضاحي	رئيس فرع المخابرات العسكرية بدير الزور	مواليد الخريبة، طرطوس، عام 1960
17	العميد لؤي العلي	رئيس فرع الأمن العسكري (217) بالسويداء	مواليد طرطوس
18	العميد غياث سليمان دلا	قائد قوات الغيث في الفرقة الرابعة	مواليد بيت ياشوط بجلبة
19	العميد صالح صقر	الدفاع الوطني بحماة وحمص	مواليد ريف اللاذقية
20	صقر رستم	أمين عام الدفاع الوطني	مواليد حمص

”عسكرة الهويات الفرعية“ ومشاريع التقسيم

يبدو من تنامي ظاهرة التصفيات والصراعات البيئية أن المؤسسات الأمنية والعسكرية مقبلة على معركة هوية طاحنة، وذلك نتيجة صحوه الهويات الفرعية وتراخي قبضة السلطة المركزية.

وعلى شاكلة انهيار قطاع كبير من الجيش العراقي في فترة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، ونشوء ”الحشد الشعبي“ كائتلاف ميلشيات رديفة؛ تقف التشكيلة التقليدية للمؤسسة العسكرية في سوريا أمام سيناريوهات شبيهة، نتيجة ضعف القيادة وظهور الهويات الفرعية الرئيسية التي يتوقع أن تنافس المؤسسة العسكرية على الهيمنة والنفوذ، ومن أبرز تفاعلات تلك الظاهرة:

1- تدهور نفوذ آل الأسد في صفوف العلويين: أسفرت ظاهرة التصفيات الجسدية، واستتار الخلاف بين أبناء العمومة، وتحديدًا أبناء حافظ ورفعت وجميل عن تضائل نفوذ عشيرة المتاوردة على العشائر العلوية الأخرى، حيث شهد عام 2015 صراعاً مفتوحاً بين ميلشيات تابعة لآل الأسد وميلشيات منافسة من آل الخير وآل عثمان وآل مخلوف وآل شاليش.¹⁹

وفي محاولة لاستعادة هيئته في تلك المنطقة الحساسة؛ استعان بشار الأسد بميلشيا ”حزب الله“ للفصل بين العشائر المتصارعة، إلا أن ذلك التدخل لم يحقق نتائج تذكر، مما دفع بالقوات الروسية في حميميم للتدخل عندما انفجرت الأوضاع بصورة كبيرة في الفترة الممتدة ما بين شهري مايو وأكتوبر 2017.

وتنامت ظاهرة الاشتباكات بالأسلحة الثقيلة بين العشائر المسلحة في محافظة اللاذقية عام 2018، حيث دأبت ”شبكة جيلة الإخبارية“ على نشر أخبار شبه يومية عن حالة الانفلات الأمني وتفشي جرائم التصفية والخطف والصراعات بالأسلحة الثقيلة بين مختلف الميلشيات العلوية. وشهد شهر أكتوبر الماضي اندلاع مواجهات في اللاذقية بالأسلحة والقنابل بين عشائر علوية متصارعة،²⁰ ويعاني أهالي مدينة اللاذقية ومعظم مدن الساحل السوري من فرض إتوات عليهم من قبل ميليشيا ”الدفاع الوطني“ التي شكلها النظام كقوة رديفة لميليشياته منذ سنوات.

19 - اضطر النظام في تلك الفترة إلى اعتقال منذر بن جميل أسد بعد فترة وجيزة من توقيفه على خلفية ”التأمر على أمن البلاد“، وذلك في إشارة إلى اتصاله بعمة رفعت أسد في الخارج، ويعتبر منذر من أبرز قيادات الميلشيات المحلية الرديفة التي كانت تدعم قوات النظام في عملياته قبل اندلاع الخلاف. وجاء خبر اعتقال منذر بعد أسبوعين من إعلان وفاة شقيقه فواز بن جميل أسد في 27 مارس 2015، مما أدى إلى إضعاف هيبة آل الأسد في محافظة اللاذقية التي شهدت سلسلة مواجهات دامية أسفرت عن مقتل عدد من آل الأسد أبرزهم محمد توفيق أسد الملقب ”شيخ الجبل“ الذي قتل على أيدي عشيرة آل الخير المناوئة في مدينة القرداحة. وجاء ذلك عقب مقتل كل من: هلال أسد الذي لقي حتفه في مواجهات ببلدة كسب، وبهجرت أسد الذي قتل بالقرب من مدينة طرطوس من قبل جماعة مجهولة تطلق على نفسها اسم: ”أنصار الوطن“.

20 - تحدثت المصادر آنذاك عن إطلاق الرصاص لساعات طويلة في منطقة ”مشروع الأوقاف والزراعة“، ومهاجمة عناصر من عائلة مقربة من آل الأسد فرعاً أمنياً في مدينة اللاذقية، واستمرت الاشتباكات لساعات طويلة مما أثار حالة من الهلع بين المدنيين. وعبرت مصادر موالية للنظام عن امتعاضها من ”مظاهر التشبيح وإرهاب المواطنين المستمرة في اللاذقية... مبارح صار إرهاب مدينة كاملة وتشبيح ورصاص وقنابل بجانب فرع الأمن وبقيت لساعات بين عائلات معروفة جداً للجميع“.

وفي ردهم على محاولات النظام إرسال أبنائهم للخدمة العسكرية؛ ألقى مجهولون عدداً من المنشورات الورقية في المدينة مطالبين النظام بوقف تجنيد أبناء محافظة اللاذقية وإرسال أبناء الوزراء والمسؤولين لديه للدفاع عنه وعن بقاءه على الكرسي، مؤكداً أن الرجال في الساحل "قد نفذوا"، وذلك في عملية احتجاج واسعة النطاق ضد سياسة التجنيد الإجباري التي يقوم به النظام، وإرسال أبناء الطائفة إلى جبهات القتال ووضعهم على الخطوط الأمامية.²¹

كما اندلعت معارك عنيفة في الفترة نفسها نتيجة مدهمة عناصر أمنية مقرات تابعة لأيمن جابر، ما دفع عضو مجلس الشعب نبيل صالح للتأكيد أن محافظة اللاذقية بات يحكمها "أمراء حرب"، وعائلات فوق القانون، في ظل انتشار عصابات سلب وتشليح جعل واقعها الأمني متردياً للغاية، ويبدو أن سلطة آل الأسد في اللاذقية قد تدهورت إلى حد سيكون من الصعب إصلاحه في غضون عام 2019.²²

2- تسريح القوات الرديفة: تسارع القوات الروسية والعناصر الموالية لها في النظام الخطى لحل الميلشيات الرديفة، واعتقال قادتها، وضم عناصرها إلى القوات النظامية، ففي شهر أغسطس 2018؛ أصدرت إدارة المخابرات الجوية قراراً بالتخلي عن جميع "المدنيين" الذين التحقوا بها في دمشق ومحيطها منذ عام 2011 وتطوعوا للعمل معها كعناصر أمن، حيث أصدر رئيس المخابرات الجوية اللواء جميل الحسن قراراً (سبتمبر 2018) بإنهاء عقود 6500 متعاقد مع فروع المخابرات الجوية والميلشيات التابعة لها ضمن الحدود الإدارية لدمشق وريفها. وذلك في أعقاب حل ميليشيا "الدفاع الوطني" في كل من برزة، وقدسيا، وحل ميليشيا "درع القلمون"، وإعلان جهاد بركات حل ميليشيا "مغاوير البعث" التابعة له من قبل النظام في شهر سبتمبر الماضي.²³

21 - بادرت قوى الأمن إلى شن حملة اعتقالات طالت عدداً من أبناء المحافظة التي شهدت في الوقت نفسه حالة انفلات أمني جراء اقتتال دار بين قوى الأمن وميليشيا "شاليش" التي يقودها جعفر شاليش في مدينة القرداحة بريف اللاذقية. وتحدثت مصادر موالية للنظام عن إصابة الضابط محمد كرم حمدان أثناء اشتباك وقع بريف القرداحة خلال "عملية أمنية تهدف لإلقاء القبض على أشخاص مطلوبين للعدالة وفاسدين ومرتشين" من بينهم جعفر شاليش قريب الأسد، في حين نوهت بعض الصفحات إلى أن الضابط حمدان يشغل منصب رئيس قسم المباحث في الأمن الجنائي.

22 - تشهد العديد من المناطق الموالية للنظام انتشار المخدرات وحبوب "الكبتاغون"، حيث تم الكشف عن توقيف سيارة بداخلها 90 ألف حبة "كبتاغون" مخدرة بحمص، ويدور الحديث عن دخول كميات كبيرة بصورة يومية عن طريق التهريب إلى مناطق النظام قادمة من لبنان. وأفادت وسائل إعلام محلية عن انتشار المخدرات والحشيش في حمص وطرطوس بسبب قربها من الحدود اللبنانية التي يتم تهريب كميات كبيرة إليها، بالتعاون مع تجار مخدرات لبنانيين، حيث أصبح تجار المخدرات يروجون لبضاعتهم في العلن. ويتهم قسم من الموالين للنظام على صفحات التواصل الاجتماعي ضباط النظام وميليشيا الدفاع الوطني بتسهيل عمل تجار المخدرات الذين يجلبون البضائع والمواد المخدرة المهربة من لبنان.

23 - شنت قوات النظام في شهر سبتمبر الماضي حملة اعتقالات طالت عناصر من ميليشيا "الدفاع الوطني" في مدينتي موحسن والبوليل، وذلك في أعقاب اعتقال الشرطة الروسية قائد ميليشيا "الدفاع الوطني" فراس العراقية في دير الزور ومصادرة كميات من الدولارات و المخدرات، وتوجيه الاتهام له بالسرقة والتعفيش وتلقي الرشاوى.

وأُسفرت تلك العمليات عن اندلاع مصادمات بين القوات الروسية وعناصر من هذه الميليشيات، ففي سهل الغاب بريف حماة الغربي أسفرت المواجهات عن سقوط ثلاثة قتلى من الجنود الروس إثر اشتباكهم مع ميليشيات الدفاع الوطني، ما دفع القوات الروسية لإرسال قوة من الشرطة العسكرية الروسية والشيشانية لطرد الميليشيات من سهل الغاب.²⁴

ويدور الحديث عن تنامي التوتر في صفوف الميليشيات الموالية للنظام عقب مطالبة بوتين الأسد (مايو 2018) بحل الميليشيات الموالية له، حيث تنتشر حواجز تابعة لقوات الأمن في مختلف أحياء اللاذقية، وسط حالة من الخوف في صفوف الشباب المنضمين لبعض التشكيلات مثل: "مغاوير البحر" و"صقور الصحراء" و"تسور الزوبعة" والذين يتم اعتقالهم بحسب قوائم بأسماء المطلوبين منهم، بعد مصادرة أملاك المسؤول عنهم أيمن الجابر، ووقوع مصادمات أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى في القرداحة.

كما شنت القوات الروسية حملات للحد من الظواهر المسلحة في البلاد أسفرت عن حل العديد من الميليشيات، أبرزها: ميلشيا أحمد درويش في قرية أبو دالي، وميلشيا علي الشلي في ريف حماة الغربي، وحل ثلاث ميلشيات صغيرة في مدينة حمص. ويبدو أن الجهود الروسية لتفكيك الميلشيات الريفية ستشعل المزيد من الصراعات بين القوى المسلحة وبين تلك الميلشيات في غضون عام 2019.

3- تدمير المكون الدرزي: برزت ظاهرة الانشقاقات في صفوف الضباط الدروز منذ فترة مبكرة من عام 2011.²⁵ لكن الحراك المؤيد للثورة لم يتوافق مع ميل غالبية أهل الجبل للنأي بأنفسهم عن الأحداث التي شهدتها سائر المحافظات السورية، حيث ظهرت في أوساط الدروز جدلية الحياد القائمة على نبذ تصرفات النظام ضد السوريين من جهة، والامتناع عن المشاركة في الاحتجاجات أو الانضمام لقوى الثورة من جهة أخرى.

ولقيت دعوات عقال الدروز لقطع جميع العلاقات مع "من يحمل السلاح من أي جانب" آذاناً صاغية لدى أبناء محافظة السويداء الذين رفضوا الخدمة العسكرية، حيث قدرت صحيفة "واشنطن بوست" عدد الدروز الراضين للخدمة العسكرية في الجيش مطلع 2013 بنحو ثمانية آلاف شاب.

24 - اندلع القتال بين الطرفين على خلفية محاولة القوات الروسية إخلاء الخط الأوسط في سهل الغاب من ميلشيات الدفاع الوطني، ورفضهم تسليم السلاح الثقيل والمتوسط للشرطة الشيشانية التي قدمت للمنطقة، ما أدى إلى إطلاق نار متبادل، وإرسال رتل مؤلف من حوالي 30 آلية عسكرية تابعة للقوات الروسية التي تم استهدافها من قبل شبيحة سهل الغاب في منطقتي النهر البارد ومرداش. جدير بالذكر أن مواجهات قد وقعت في مرحلة سابقة بين الطرفين عندما حاولت القوات الروسية السيطرة على معبر "قلعة المضيق" من قوات الفرقة الرابعة، حيث رفضت الفرقة حينها تسليم المعبر.

25 - أبرز الضباط الدروز المنشقين: الملازم أول خلدون زين الدين الذي شكل المجلس العسكري الثوري للسويداء وقاد عدة عمليات عسكرية ضد مواقع جيش النظام، والعقيد حافظ الفرج، والنقيب شفيق عامر، والعقيد مروان الحمد، والملازمين مهند العيسمي وفضل زين الدين، تبعهم اللواء طيار فرج المقت الذي يعتبر الضابط الأعلى رتبة في صفوف المنشقين من جبل العرب، وأسهم العديد من أبناء الجبل في تشكيل فصائل عسكرية ككتيبة "سلطان باشا الاطرش"، وكتيبة "فدائي بني معروف".

ولمواجهة ذلك التمرد الشعبي في محافظة السويداء لجأ النظام إلى تشكيل ميليشيات تابعة له أبرزها: مليشيا "الدفاع الوطني" أو "اللجان الشعبية" التي تضم حوالي خمسة آلاف مسلح وتمتع بعلاقة وطيدة مع النظام، وميلشيا "فصائل البعث" التي تجاوز عدد أفرادها أربعة آلاف شخص، وتمتع بعلاقة مباشرة مع فرع الحزب في السويداء، والميلشيا التابعة لجمعية "البستان" التي مولها كل من: رامي مخلوف، وزوجة عصام زهر الدين، بقيادة نزيه جربوع، ابن شيخ عقل الطائفة السابق.²⁶

وفي مقابل الميليشيات التابعة للنظام؛ تشكلت مليشيات مناوئة، أبرزها: ميلشيا "شيوخ الكرامة" التي قدر تعدادها بنحو ألفي شخص بزعامة وحيد البلعوس، و"جماعة بشنق" التي بلغ تعدادها نحو ثلاثة آلاف شخص. كما تأسست مليشيا تتبع لشيخ عقل الطائفة الحالي يوسف جربوع، تعرف باسم "مليشيا يوسف جربوع"، يبلغ تعداد أفرادها نحو ألف شخص، وعدد من التشكيلات الأصغر حجماً مثل ميلشيا "عمار بن ياسر".

وبحلول عام 2014؛ ظهر وحيد البلعوس كأحد أبرز قادة الميليشيات المناوئة للنظام، حيث تؤكد دراسة لمعهد واشنطن (أكتوبر 2016) أن وحيد: "كان يتلقى التمويل اللازم لشراء الأسلحة من جهات خارجية، بما في ذلك من الدروز الإسرائيليين القلقين على مصير إخوانهم في سوريا"، وشجعه ذلك الدعم والتمويل على المجاهرة بانتقاد النظام والاعتراض على غلاء المعيشة واستئثار الفساد وتجنيد الرجال الدروز للقتال على الخطوط الأمامية خارج "جبل الدروز"، مما أدى إلى اغتياله في 5 سبتمبر 2015. وذهبت الدراسة إلى أن اغتيال البلعوس جاء كرد فعل من قبل النظام إزاء تنامي طموحه في فصل "جبل العرب" عن الدولة، حيث وقف على الحياد عندما هاجمت قوات المعارضة مطار "الثعلة" في يونيو 2015، وبادر بعد ذلك إلى الاستيلاء على مواقع الجيش ومباني الحكومة عوضاً عن صد هجوم المعارضة.

ولمواجهة التذمر في صفوف الدروز، ورفضهم أداء الخدمة العسكرية، بادر النظام إلى شن حملة اغتيالات وتصفيات، تزايدت وتيرتها عام 2018؛ حيث أتهم رئيس فرع المخابرات العسكرية بالسويداء العميد وفيق ناصر بتنفيذ عمليات الخطف والابتزاز، بالتعاون مع عناصر ميلشيا "جمعية البستان"، والتي يديرها رامي مخلوف، كما وجهت له أصابع الاتهام في اختطاف وقتل أمين فرع حزب البعث في السويداء شبلي جنو، مما دفع بشار الأسد لنقله إلى رئاسة فرع الأمن العسكري في حماة.

إلا أن ذلك الإجراء لم يخفف من حالة الاحتقان، حيث شهدت الأشهر الأخيرة من عام 2018 تنامي أحداث الخطف والعنف، ودفع النظام بعناصر تنظيم "داعش" لشن هجمات ضد قرى المحافظة للضغط على وجهائها بإرسال أبنائهم إلى الخدمة العسكرية والخضوع لسلطة النظام.

26 - ظهرت تشكيلات أخرى أصغر حجماً في جبل العرب، حيث دخل "حزب الله" اللبناني على الخط عبر تشكيل ميلشيا تابعة له في السويداء بقيادة العقيد الطيار المتقاعد جمال الحلبي، كما ظهرت إلى جانبها قوة صغيرة تابعة لسمير قنطار، وتأسست في الفترة نفسها تشكيلات أصغر حجماً مثل: "درع السويداء"، وحزب "التوحيد" التابع لوثام وهاب، ومجموعة تابعة للحزب القومي الاجتماعي السوري، وميلشيا أطلقت على نفسها اسم: "لبيك يا سلمان".

وفي شهر نوفمبر الماضي، أبرم الإيرانيون وماهر الأسد اتفاقية مع الدروز على ضم شبابهم الراضين الالتحاق بالخدمة العسكرية -الذين يقدر تعدادهم بنحو 67 ألف شاب- للفرقة الرابعة والفيلق الأول في الجنوب، بحيث لا يتم تكليفهم بالخدمة إلا في مناطقهم، والتحق 400 منهم بالفعل، لكن شعبة التجنيد التي أسسها الروس أرسلتهم إلى محافظات إدلب ودير الزور، حيث يرغب الروس بضمهم إلى الفيلق الخامس الذي يقوده اللواء زيد صالح، الأمر الذي أثار صراعاً قوياً بين الضباط المواليين لإيران والمواليين لروسيا.

وعلى الرغم من زيارة بشار الأسد للسويدياء ولقائه وجهاء الدروز عقب التوصل إلى صفقة لإفراج عن بعض الرهائن لدى تنظيم "داعش" إلا أن الرأي العام الدرزي لا يزال محتقناً جراء ضلوع ضباط النظام في عمليات الاغتيالات وإثارة الفوضى والوقوف خلف هجمات تنظيم "داعش" على قراهم. ويبدو أن المحافظة مقبلة عام 2019 على المزيد من الصراع بين الفرقة الرابعة والفيلق الخامس للاستحواذ على صفقة مع الدروز من جهة، و صراع رديف بين الميلشيات الدرزية التابعة للنظام والميلشيات المناوئة من جهة ثانية.

4- مشاريع الفيدرالية والحكم الذاتي الكردي: تتنافس في الشمال السوري عدة مشاريع كردية تتراوح بين الفيدرالية، والانفصال، والحكم الذاتي، مستفيدة من الدعم الأمريكي السخي لمختلف تلك العناصر وعلى رأسها "وحدات حماية الشعب" الكردية، و"مجلس سوريا الديمقراطية" الذي حظي بدعم أمريكي لإجراء مفاوضات مع دمشق لتعزيز اللامركزية في محافظة الحسكة ومحيطها.²⁷

وكان "مجلس سوريا الديمقراطية"، الذي تشكل برعاية أمريكية، قد أصدر بياناً مقتضباً (28 يوليو) أشار فيه إلى تفاوضه مع النظام بهدف: "رسم خارطة طريق تقود إلى سورية ديمقراطية لامركزية"، في حين أكد مسؤول في المجلس أن "مسدّ"؛ "ستعيد المناطق التي تسيطر عليها إلى النظام السوري"، وذلك بالتزامن مع إزالة المجلس الصور والأعلام والشعارات الخاصة به في مناطق سيطرته، وتأجيل إقامة الانتخابات للمجالس المحلية، وتجهيز مقرات أمنية للنظام في منطقة يطلق عليها "المربع الأمني".²⁸

27 - تضمنت مطالب النظام في تلك المفاوضات: إزالة صور الميلشيات الكردية ورموزها وأعلامها في مناطق سيطرتها، وانضمام مسلحي الميلشيات الكردية إلى صفوف جيش النظام، وتسليم معبزي "اليعرية" و"سيمالك" شمالاً مع العراق، ومنفذي "الدراسية" و"رأس العين" الحدوديين مع تركيا، إضافة إلى تسليم حقول النفط والغاز لوزارة النفط السورية والإدارة العامة لرميلان والجيسة. وفي المقابل يطالب الوفد الكردي بجعل اللغة الكردية مادة أساسية في المنهج الدراسي الحكومي، ومنح مقعد وزارة النفط السورية لشخصية كردية بشكل دائم، واحتساب مدة خدمة أبنائهم في صفوف الميلشيات الكردية من مدة الخدمة الإلزامية لدى الجيش.

28 - أسفرت المباحثات عن تسليم القوات الكردية "حي النشوة" لفرع الأمن العسكري بالحسكة الذي بدأ عناصره في نصب حواجز على أطرافه، في حين أكدت الرئيس المشترك لمجلس سوريا الديمقراطية إلهام أحمد أنه: "يجري التفاهم على أن يعود موظفو سد الفرات القدماء والخبراء للعمل مع إدارة السد التابعة للإدارة المدنية للمدينة، وإعادة تأهيل السد وإصلاح أعطابه".

في هذه الأثناء؛ تغذي واشنطن تلك النزعات الانفصالية من خلال تزويد قوات سوريا الديمقراطية بمئات الشاحنات من الأسلحة والذخائر والعربات المدرعة، حيث وصلت في شهر يوليو الماضي 200 شاحنة محملة بمختلف أنواع الأسلحة والذخائر والمعدات القتالية إلى القوات ذات الغالبية الكردية، عبر معبر "سيمالكا" الحدودي مع إقليم كردستان العراق، شمال شرقي سوريا.

وتعتبر هذه الدفعة هي الثالثة خلال شهر يوليو 2018، إذ سبق وأن قدم التحالف أكثر من 500 عربة عسكرية مدرعة من نوع "هامر"، وأجهزة اتصالات حديثة، وحواجز معدنية متطورة.

ويسعى التحالف الدولي إلى تحويل "قوات سوريا الديمقراطية" التي تنزعها "وحدات حماية الشعب الكردية"، إلى قوة إدارية في المنطقة، وذلك بالتزامن مع تشجيع الولايات المتحدة قوات "قسد" على العمل مع النظام وروسيا لتغطية انسحاب أمريكا من الشرق السوري، وفي أعقاب إعلان انسحاب القوات الأمريكية من سوريا؛ يبدو أن بوتين قد نجح في إقناع واشنطن بإقامة نموذج شبيه بإقليم "كردستان العراق" في الشمال السوري، ومنح الأكراد إدارة ذاتية ضمن الدولة السورية، مقابل تعهد بوتين بتقليص دور إيران في الجنوب السوري.

وتعمل واشنطن على صياغة إستراتيجية جديدة شرقي سوريا تتضمن دفع المجلس الكردي للتوصل إلى اتفاق مع دمشق يسهم في عودة العلاقات بين الطرفين، نظير منحها امتيازات نفطية.²⁹

وبادرت الرياض من طرفها (17 أكتوبر) إلى تسليم واشنطن مبلغ 100 مليون دولار لإعادة إعمار مناطق شرقي سوريا، وذلك وفق التزام تعهدت به في شهر أغسطس الماضي يقضي بدعم عملية إعادة الإعمار والاستقرار في المناطق التي كان يسيطر عليها تنظيم "داعش"، وتصرف على تنشيط المجتمعات المحلية شمال شرقي سوريا، خاصة في مدينة الرقة.³⁰

ويبدو من المستوى الكبير للتسليح والتمويل لقوات "قسد" أن المنطقة الشرقية مقبلة على إقليم حكم ذاتي وفق مفهوم "بناء الدولة" وتحقيق "الرفاهية المجترأة" عام 2019، وليس وفق مفهوم إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار على المستوى الوطني.

29 - تضمنت الاتفاقية المبرمة بين النظام والوحدات الكردية بشأن مناطق شرق الفرات؛ منح الأكراد وزارة الطاقة والبترو، وتخصيص 25 بالمائة من عائدات النفط للوحدات الكردية مقابل تقديمها دعماً هندسياً يسهم في زيادة الإنتاج، وتشغيل آبار النفط والغاز الطبيعي من قبل "الوحدات الكردية" بالتعاون مع النظام الذي يتولى مدهم بأنابيب وخطوط نقل الطاقة ويزودهم بالوقود المكثّر والمصقى عبر شركة أمريكية.

30 - تأتي المنحة ضمن مبلغ تعهدت به بعض دول الخليج لبريت مكجورك، ممثل الرئيس الأمريكي المشرف على محاربة تنظيم "داعش" في شهر أغسطس الماضي، بتقديم مبلغ 150 مليون دولار لصالح خطة أمريكية تقدر تكاليفها بنحو 300 مليون دولار، وتهدف إلى إعادة إعمار المناطق التي استردها التحالف من التنظيم شمال شرقي سوريا، وتشمل مشاريع تحسين المعيشة وتوفير الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والزراعة والكهرباء والمياه والتعليم والنقل وإزالة الأنقاض وترميم الطرق والجسور.

5- المكونات العشائرية والفصائلية: على الرغم من أن المكون الفصائلي السني لا يزال الأكبر بين تلك المجموعات، إلا إنه يتسم بالتشردم، ويتضمن بعض القوى العشائرية التي يقف بعضها إلى جانب النظام، والبعض الآخر إلى جانب الفصائل، بالإضافة إلى فصائل المصالحات والتسويات التي أبرمت اتفاقيات مصالحة مع النظام بضمانات روسية. في حين يرتبط الجسد الرئيس من تلك الفصائل بالقوات التركية التي شنت بالتعاون معها عمليتي "درع الفرات" و"غصن الزيتون" بهدف إنشاء منطقة نفوذ خاصة بتركيا في الشمال السوري، حيث قامت بإنشاء قاعدة عسكرية ضخمة على قمة "جبل الأقرع"، وتعمل على إنشاء جدار عازل في المناطق الحدودية بين البلدين.

وقد تنامي نفوذ أنقرة بصورة كبيرة في النصف الثاني من عام 2018، حيث بات الجيش التركي يسيطر بشكل مباشر على مناطق "درع الفرات" و"غصن الزيتون"، ويتمتع بنفوذ واسع في عفرين ومحيطها، وتتمتع الاستخبارات التركية بنفوذ كبير في تلك المناطق عقب تنفيذ عمليات ناجحة تمكنت خلالها من اعتقال عدد من المطلوبين لها من الوحدات الكردية ونقلهم إلى تركيا، في حين يعتبر ولاية غازي عنتاب وكليس وهاتاي التركية الحكام الفعليين للمناطق المقابلة لهم في الجانب السوري، والتي تم ربطها بشبكات الكهرباء والماء والغاز الطبيعي من قبل الشركات التركية وبإشراف الولاية الأتراك. وتتولى شركات المقاولات التركية عمليات بناء المساكن والمحلات التجارية، والمجمعات السكنية والمباني والدوائر التابعة للمجالس المحلية، فيما تتولى الشركات التركية مناقصات كبرى لإنشاء شبكة من الطرق السريعة التي تصل بين تركيا ومناطق سيطرتها في الشمال سوريا. كما تم افتتاح فروع للبريد التركي الرسمي (PTT) في تلك المناطق بهدف إجراء معاملات مالية أشبه بعمليات البنوك وتلقي دفعات الفواتير الشهرية، حيث يدفع السكان فواتير الخدمات الأساسية بالليرة التركية عبر البريد التركي، ويقومون بإجراء الحوالات المالية بين داخل سوريا وتركيا، إلى جانب البريد التقليدي بين البلدين. يضاف إلى ذلك شركات الاتصالات الخلوية التركية التي فتحت فروعاً لها لبيع وتوزيع خدماتها بالتجزئة داخل الأحياء ونصبت أعمدة تعزيز الإرسال داخل الأراضي السورية.

ويبدو أن الخاسر الأكبر في المشهد المتوقع لعام 2019 هو الحكم المركزي، مقابل ظهور توليفة "اتحادية" أو "فيدرالية" من الهويات الفرعية التي تتفاوض على ميزات وفق مفهوم "الرفاهية المجتزة" بحيث تحصل المكونات الكردية، والدرزية، والفصائلية في الشمال، على ترتيبات مغايرة عن المركز مع الأطراف الخارجية الداعمة، بينما يتزايد الصراع الداخلي بين المؤسسة الطائفية/العشائرية في المركز بين روسيا وإيران من جهة، وشبكات الضباط التابعة لهما محلياً من جهة ثانية.



خاتمة

لا يخرج المشهد العسكري السوري في إطاره العام عن الحالة التي تمر بها الجمهوريات العربية المتداعية، حيث يتزامن سقوط الزعامات الدكتاتورية الانقلابية مع تداعي جيوش تلك الدول التي تخوض صراعات هوية متعددة الأقطاب. الأمر الذي يدفع لدراسة عناصر مهمة تغيب عن الأذهان في زحمة العنف المصاحب للتغيير، أبرزها:

- مقتضيات تغيير العقيدة العسكرية التي تقوم على العصبوية والعشائرية والقرابة والولاء، وما يترتب على تغيير تلك السياسات التي سادت منذ ستينيات القرن الماضي، وخاصة فيما يتعلق بالتنسب والتجنيد والخدمة العسكرية، ومدى قدرة الدولة على إنشاء جيش احترافي.
- سياسة الانتشار العسكري وإعادة التموضع في ظل تنامي الميلشيات العابرة للحدود وتراخي سيطرة الدولة على أقاليمها.
- علاقات الجمهوريات المتداعية مع دول الجوار، ومدى قدرة مؤسساتها العسكرية على احتواء الأزمات الإقليمية المشتركة، وخاصة فيما يتعلق بمحاربة الجماعات الإرهابية، وحل مشاكل اللجوء والنزوح، واستعادة السيطرة على الطرق والمعابر الرئيسية، وإعادة حركة التبادل التجاري.
- تنامي نزعات اللامركزية، واستيقاظ الهويات الفرعية المتمثلة في الطوائف والإثنيات والعشائر، وحصولها على التمويل والتسليح والدعم الخارجي بهدف تشكيل ميلشيات تمهد لأقاليم حكم ذاتي.
- غياب القوى المركزية الفاعلة، وانقياد عواصم الجمهوريات المتداعية لنفوذ قوى خارجية والاعتماد على دعمها وتمويلها.

وتكمن المعضلة الأكبر لدى القوى الغربية الفاعلة في النظر إلى تحقيق الاستقرار في سوريا من خلال مجارة موسكو في جهودها لإعادة سيطرة النظام، والدفع باتجاه عمليات تجميل سطحية عبر مفاهيم إصلاح القطاع الأمني (SSR) ونزع السلاح وحل الميلشيات ودمج القوات (DDR)، دون النظر إلى الصورة الإقليمية الأوسع، والتعامل مع ظاهرة انهيار جيوش الجمهوريات المتداعية وما تزامن معها من فوضى وصراعات متشابكة وتنامي الهويات الفرعية ما دون الدولة والجماعات الراديكالية العابرة للحدود، على أنها نتائج وليست أسباباً بذاتها.

وقد حاولت هذه الورقة توضيح عدم أهلية النظام أو قدرته على تبني سياسات الإصلاح الأمني والعسكري وفق المفاهيم الحديثة، إذ تنتظر المجموعة الضيقة المحيطة ببيشار الأسد تحقق "الانتصار النهائي" على خصومها بدعم روسي/إيراني، وتحاول -عياً- استعادة السيطرة والهيبة والشرعية الدولية من خلال منظومة طائفية/عشائرية تركز على القمع والقتل وتصفية الخصوم، ولا تتمتع بأي حس وطني أو امتداد شعبي، وذلك في ظل تنامي الصراع المكشوف بين العناصر الموالية لطهران وتلك المؤيدة لموسكو، مما ينذر بالمزيد من الفوضى والصراع.

كما أكدت الورقة على أن الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في مارس 2011، وما أعقبها من تفكك في المؤسسات العسكرية والأمنية قد جاءت جميعها كنتائج حتمية لإخفاق بشار الأسد في إدارة التوازنات المحلية ولجوءه إلى عمليات التطهير والتصفية والاغتيال، مما أنهك هذه القوات وجعلها تدين بالتبعية للقوات الروسية والإيرانية، ولا يسوغ التعامل مع الجهة التي تسببت في ذلك الكم الهائل من القتل والدمار والتهجير القسري على أنها الجهة المخولة بتحقيق الأمن الوطني والإقليمي.

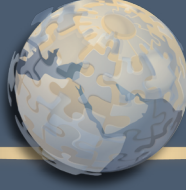
تدرك موسكو أن الاستثمار في إعادة تأهيل بشار الأسد هو استثمار في الفوضى وليس في تحقيق الاستقرار، ومع ذلك فهي تمعن في تثبيت حكمه بهدف "إنشاء كيان تابع" (create a dependency) يحقق لها أطماع الهيمنة والنفوذ ونشر أسلحتها الإستراتيجية ومنظوماتها الصاروخية في تلك البقعة المهمة من العالم، وذلك إدراكاً منها بأنه لا يمكن إعادة رسم خارطة النفوذ في الشرق الأوسط فيما يحقق المصالح الروسية إلا من خلال إرباك حسابات الولايات المتحدة وحلفائها، ومن المؤسف أن ترهن الوساطة الأممية والقوى الغربية مشاريع تحقيق الاستقرار في سوريا بتثبيت مسببات الفوضى والقتل والدمار.

أما التحدي الأكبر لإعادة تثبيت الاستقرار بمفهومه الوطني فيمكن في توجه القوى الفاعلة لتبني مفهوم "الاستقرار" المجتزأ عبر إنشاء مناطق خاصة بهذه الدول، والعمل على إعادة إعمارها كنماذج للرفاهية، دون معالجة المسبب الأكبر لتلك المعضلة والمتمثل في نزوع النظم الانقلابية إلى الاستحواذ على الثروات الوطنية كوسيلة أقرب للسيطرة والنفوذ، وهي مشكلة مستحكمة منذ عصر الانقلابات في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، ولا يمكن أن يتحقق الاستقرار في تلك المنطقة الملتهبة من خلال الركون إلى القيادات العسكرية الهرمة التي لا تزال تقف خلف هذا الكم الهائل من الفوضى والدمار.

وعلى الرغم من حجم الدمار والمشهد الإنساني المروع في سوريا، إلا أننا أمام فرصة مهمة جداً لإعادة البناء على أسس صحيحة تتفادى أخطاء التشكيل في مطلع القرن الماضي، ومن أهمها ربط إعادة الإعمار الاقتصادي مع إعادة الإعمار الإداري والعسكري والسياسي على أسس صحيحة، وإلا فإن جميع الأموال المخصصة للإصلاح ستضيع في ظل الصراعات المستحكمة في الصراعات البيئية للجمهوريات المتداعية إن لم يتم كبحها.

ولا يتحقق ذلك إلا من خلال برنامج شامل يهدف إلى المعالجة "الأمنية" (securitization) للتحديات بدلاً من عسكرتها (militatization)، ومعالجة مهددات الأمن الوطني والأمن الإقليمي، والأمن الدولي عبر تبني مفاهيم إصلاح المؤسسات الأمنية من منطلقات احترافية، وإنشاء منظومة أمنية تستجيب للتحديات وتستوعب التقاطعات المحلية والخارجية، وتقوم على مفاهيم "الأمن الإنساني" لمعالجة التناقض الصارخ بين أمن السلطة وأمن المجتمع.

Strategy
W A T C H



المرصد
الإستراتيجي

البحوث والدراسات

أبحاث ودراسات متخصصة تستند إلى الرصد العلمي والميداني لأهم التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحديات الهوية وإدارة العلاقات البينية في المنطقة العربية.

الأحد 13 يناير 2019

المرصد الإستراتيجي

بيت خبرة رائد في تقديم الخدمات المتخصصة للعاملين في المجالات السياسية والأمنية بالمنطقة العربية.

يعمل على تعزيز المفاهيم الاحترافية لدى الجيل الجديد من العاملين في الشؤون السياسية والأمنية في العالم العربي، ورفد صناع القرار بمعلومات نوعية بجودة عالية ومهنية تستند إلى الموضوعية والحياد والاستقلالية، بعيداً عن مؤثرات الإيديولوجيا الطارئة ومعارك الاستقطاب الإقليمي.

www.strategy-watch.com